رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

الانتهاكات المعاصرة لحقوق الإنسان

إعداد

الدكتور جعفر عبد السلام

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية - مصر

مقدم إلى مؤتمر مكة المكرمة الرابع عشر

حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة
٥ - ٧/ذو الحجة/١٤٣٤ هـ
١٠ - ١٢ / ١٠ / ٢٠١٣ م.

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩- الفاكس: ٥٦٠١٣١٩-٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة - مكة، تلكس: ٥٤٠٠٠٩ وَ ٥٤٠٣٩٠

www.themwl.org

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

رغم الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان؛ والذي تجلى في إصدار العديد من الوثائق والاتفاقات الدولية التي تُعنى بحقوق الإنسان، واهتم بعضها ببعض الفئات التي تعاني أكثر من غيرها من انتهاك حقوقها أو معاملتها معاملة سيئة،كالمرأة؛ والتي صدرت العديد من الصكوك والاتفاقات التي تُعنى بها، وتضع معايير دولية لاحترام حقوقها التي تم انتهاكُها كثيراً، كحقها في الزواج بمن تريد، وعدم إجبارها على التزوج بغير إرادتها، ومنع ممارسة العنف ضدها حيث يصل إلى الضرب واستخدام القسوة ضدها، إلى غير ذلك من انتهاك لحقوقها؛حيث توجت الأمم المتحدة ذلك بإصدار اتفاقية «السيداو» التي تهتم كذلك بإبراز حقوق المرأة التي يجب التعامل بها دولياً، كما أصدرت الأمم المتحدة بياناً مهماً بشأن حقوق الطفل، تبِعَتْه بعمل اتفاق دخلت فيه معظم الدول لصيانة هذه الحقوق دولياً،واهتم المجتمع الدولي بحقوق السجناء وأصدر أكثر من اتفاقية بشأن الحد الأدنى من الحقوق والمعاملة التي يجب أن تعطَى للسجناء[1].

وهناك وثائق أخرى تهتم بحقوق العمال في مختلف الحِرف،وكذا المهاجرين، وأيضاً الجهود الكبيرة التي بُذلت من أجل اللاجئين وضرورة الاهتمام الدولي بهم.

---

(١) راجع للمؤلف: القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتاب اللبناني.

ونشير إلى اللجان الدولية العديدة التابعة للأمم المتحدة أو منظمات أخرى تهتم برصد انتهاكات حقوق الإنسان ونجدها دائماً بين الحين والآخر في مختلف الدول.

أقول: إنه بالرغم من كثرة المواثيق والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان؛ نجد بالمقابل خروقات واضحة وعديدة لهذه الحقوق تجرى ليل نهار على مسمع ومرأى من المنظمات الدولية واللجان العديدة التي تهتم بحقوق الإنسان في الوقت الحاضر(١).

وللأسف فإن الدول الكبرى التي تهتم بهذه الوثائق وبإدانة انتهاك حقوق الإنسان التي تحدث من غيرها؛ هي نفسها أكثر المتورطين في انتهاك حقوق الإنسان، يصدق ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول أوروبية كفرنسا وإنجلترا وأسبانيا وإيطاليا، ناهيك عن إسرائيل وغيرها من الدول في مختلف أنحاء الكرة الأرضية.

وهمُّنا في هذه الأوراق أن نعرض لبعض الممارسات التي انتَهكت حقوق الإنسان بصورة فجة- وما أكثرها- ولكنني سأكتفي بعرض ثلاث حالات لهذه الممارسات، هي ما فعلته الولايات المتحدة بعد سبتمبر عام ٢٠١١ م تحت ستار محاربة الإرهاب، وما فعلته وتفعله إسرائيل في كل يوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأخيراً ما يجري في بورما لمسلمي ميانمار(بورما).

---

(١) راجع تفاصيل تطور الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان: أ.د عبد العزيز سرحان، الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، القاهرة ١٩٦٦م صـ٦ وما بعدها.

أولا: انتهاكات حقوق الإنسان بعد أحداث ١١ من سبتمبر عام ٢٠١١م.

تعتبر هذه الانتهاكات من أشد ما عُرف في تاريخ البشرية الطويل من انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا شك في أن أحداث العدوان على بُرجَي التجارة العالميين في نيويورك؛ من الأحداث المفجعة في تاريخ البشرية، إذ إن التفجير أودَى بحياة آلاف الأشخاص؛ «فهو اعتداء على حق الحياة والسلامة والأمن»، أوجع آلاف الأشخاص الذين أصابهم الانفجار بجروح وعاهات؛ غير الآلام النفسية والاجتماعية التي خلَّفها هذا العدوان السافر على أكبر قوة دولية[(١)].

أقول: إن رد الفعل من جانب الولايات المتحدة، كان عنيفاً وفاق كل الحدود، ولا شك في أن سلطان القوة كان يتحدث، ولم يراع على الإطلاق كل وثائق حقوق الإنسان، وقد وُجهت اتهامات إلى قوى إسلامية بعضها كانت تمثل دولاً، وانهالت آلة الحرب الأمريكية بمساعدة حلفائها الأوروبيين- وبالأخص حلف الناتو- على دول مثل أفغانستان والعراق، وأعملت فيها الضرب والقتل دون حساب،وبدأت دعاوى صراع الحضارات، ورُشحت الحضارة الإسلامية لأن تكون المحطة المناوئة للحضارة الغربية، وبدأت تُعَد المشروعات والأطروحات للقضاء على ما أطلق عليه الإسلام السياسي، وقاد الرئيس الأمريكي بوش الابن حملات ضارية على الإسلام والمسلمين في إطار ما أطلق عليه:الحرب ضد الإرهاب، وتغيرت أنظمةُ حُكمٍ في الدول العربية والإسلامية، وأزيحت أنظمة وحكام بزعم رعايتهم للإرهاب.

والمشكلة هنا تكمن في إهدار منظومة حقوق الإنسان التي أتعب العالم

(١) للمزيد انظر: (أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها) ، سلسلة فكر المواجهة، رابطة الجامعات الإسلامية.

نفسه في إقامتها طوال عقود خلت، ومعروف أن العقول لا تُستخدم كثيرا عند استخدام السلاح؛ لذا وجدنا انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان في الحرب على أفغانستان والعراق، كما قامت الولايات المتحدة بالقبض على جماعات من جنسيات ودول إسلامية ووضعتهم في سجن جوانتانامو- الذي أقامته في كوبا خِصيصاً لهم- مقيدين بالسلاسل في اليدين والقدمين، وأذاقتهم ألواناً من التعذيب والهوان بما لم يحدث من قبل في التاريخ الإنساني، وهذا المعتقل لا يزال قائما حتى الآن، حيث يوجد به عشرات من المعتقلين من الدول العربية والإسلامية يعيشون تحت ظروف إنسانية بالغة السوء، وتتنافى تماما مع حقوق الإنسان برغم وعود الرؤساء الأمريكيين المتوالية بتصفيته.

فحبْسهم في المعتقل يتم دون توجيه تهمة لهم خلافاً لوثيقة حقوق الإنسان، ويتم تعذيبهم جسدياً ومعنوياً بالمخالفة لحقوق الإنسان كذلك، وليس هناك تحديد لمدة الحبس أو الاعتقال، ولا يسمح لهم بحق الزيارة أو الدفاع كما تقرره الوثائق والقوانين المتصلة بحقوق الإنسان في كل الدول.

ونفذت الولايات المتحدة نفس الشيء في سجن أبو غريب بالعراق؛ والذي رصدت فيه مختلف منظمات حقوق الإنسان انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان شاهدها العالم على شاشات التليفزيون؛ دون مراعاة لحقوق أو حريات، مع الإساءة لديننا العظيم والتطاول على نبيه ﷺ واتهامه من حين لآخر بأنه أساس الإرهاب، والتطاول كذلك على القرآن الكريم وتمزيقه أو التحقير من شأنه بوسائل أخرى عديدة[١].

(١) راجع للمؤلف وآخرين: العدوان الأمريكي على العراق والشرعية الدولية، من إصدارات رابطة الجامعات الإسلامية صـ٦ وما بعدها.

ورغم انتهاء الحرب على العراق وإعدام رئيسه، فإن الشعب لا زال يعاني من آثار هذه الغزوة المدمرة عليه، وقريب من ذلك ما حدث في أفغانستان؛ حيث تُرك شعبا الدولتين في ظروف سياسية وإنسانية صعبة، وكل ذلك تحت دعوى «محاربة الإرهاب»[١].

ثانياً :الانتهاكات المعاصرة لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة :

في العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني - وبالذات على غزة - استطاعت إسرائيل بمعاونة القوى الدولية في السنوات الأخيرة أن تُسكت صوت المقاومة الفلسطينية المسلحة، وأن تُقوي من الحركات التي تؤمن في الحل السلمي للقضية، وكانت حركة المقاومة المسلحة قد تركزت أساسًا في غزة حتى نجحت حماس في الوصول إلى السلطة؛ مما جعل إسرائيل تنتفض ضدها وتعيق نموها وتزيحها من السلطة، ويشهد عام ٢٠٠٨م اجتياحًا مروعا لغزة، تستخدم فيه إسرائيل أشد آلات الحرب من طائرات «إف١٦» والأباتشي والقنابل العنقودية والفوسفورية، وقتلت أكثر من ألف شهيد بعد أن رمتهم بالأسلحة المحرمة دوليًا.

وما قامت به إسرائيل ضد غزة يعد حربًا بالمعنى القانوني، وقد شكلت الأمم المتحدة ممثلة في لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة؛ تحقيقًا في انتهاكات إسرائيل، وكذا منظمات المقاومة الفلسطينية لحقوق الإنسان التي رأسها أحد قضاة محكمة العدل الدولية هو القاضي غولدستون، وسأعرض بعض التفاصيل لأهم ما جاء في تقريره.

---

(١) راجع للمؤلف وآخرين: الإسلام في مواجهة الإرهاب، من إصدارات رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة ٢٠٠٤م صـ ٢٢ وما بعدها.

أهم ما ورد بتقرير غولدستون:

أصدرت منظمة الأمم المتحدة ترجمة عربية رسمية لملخص تقرير القاضي ريتشارد غولدستون -وهو يهودي الجنسية- الذي ترأَّس لجنة التحقيق الأممية في الحرب الاسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة، وضمت الترجمة أهم ما ورد في التقرير من اتهامات لإسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، وفي ما يلي عرض موجز لأهمها:

منهج عمل اللجنة:

جاء في ملخص التقرير أن لجنة التحقيق الأممية نشرت في قطاع غزة عدة موظفين تابعين لها في الفترة من ٢٢ من مايو / آيار إلى ٤من يوليو / تموز الماضيين؛ بُغية إجراء تحقيقات ميدانية.

وفي ٨ من يونيو/ حزيران الماضي؛ أصدرت البعثة نداءً لتقديم عرائض دعت فيه جميع المهتمين من أشخاص ومنظمات؛ إلى تقديم المعلومات والوثائق المتصلة بالموضوع للمساعدة على تنفيذ ولايتها، وعقدت اللجنة جلسات استماع علنية في غزة يومي ٢٨ و ٢٩ من يونيو/ حزيران، وفي جنيف يومي ٦ و ٧ من يوليو/ تموز الماضي،كما استعرضت التقارير التي حصلت عليها من مصادرها المختلفة، وأجرت مقابلات مع الضحايا والشهود والأشخاص، وزيارات ميدانية إلى أماكن محددة في غزة وقعت فيها حوادث، وعملت اللجنة على تحليل صور الفيديو والصور الفوتغرافية، واستعرضت التقارير الطبية للضحايا، وأجرت تحليلاً من وجهة نظر الطب الشرعي للأسلحة وبقايا الذخائر التي جُمعت في مواقع الأحداث، وحللت البعثة السياق التاريخي للأحداث التي أدت إلى الحرب الإسرائيلية في غزة بين ٢٧ من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٨م، و ١٨ من يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩م،

والصلات بين هذه العمليات والسياسات الإسرائيلية العامة تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة[١].

التعاون مع اللجنة

يؤكد ملخص التقرير أن لجنة التحقيق سعت مراراً للحصول على تعاون حكومة إسرائيل، وبعد فشل محاولات عديدة؛ التمست مساعدة حكومة مصر- وحصلت عليها- لتمكينها من دخول قطاع غزة عن طريق معبر رفح.

ويضيف أن اللجنة حظيت بالدعم والتعاون من السلطة الفلسطينية ومن بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، مشيراً إلى أنه بالنظر إلى عدم تعاون الحكومة الإسرائيلية؛ لم يتمكن أفراد اللجنة من لقاء أعضاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، كما أن رفض حكومة إسرائيل التعاون مع اللجنة؛ منعها من الاجتماع بمسؤولين حكوميين إسرائيليين، ومن السفر إلى إسرائيل لمقابلة الضحايا الإسرائيليين.

وبالمقابل يقول التقرير: إن اللجنة الأممية عقدت اجتماعات أثناء زيارتها لقطاع غزة مع مسؤولين كبار من سلطات غزة وقدموا لها تعاونهم ودعمهم الكاملين.

ويضيف أنه من أجل إتاحة الفرصة أمام كل الأطراف لتقديم المعلومات الإضافية والرد على الادعاءات الموجهة إليها؛ قدمت اللجنة قوائم شاملة بالأسئلة إلى حكومة إسرائيل وإلى السلطة الفلسطينية وإلى سلطات غزة قبل إتمام تحليلها ووضع استنتاجاتها، وتلقت ردوداً من السلطة الفلسطينية ومن سلطات غزة،ولكن ليس من إسرائيل.

---

(١) انظر تقرير جولدستون: (التأجيل وردود الأفعال، صـ٦).

الاتهامات الموجهة لإسرائيل:

١- حصار قطاع غزة:

تناول التقرير حصار إسرائيل لقطاع غزة ووصفه بأنه «عزل اقتصاي وسياسي»، وقال إنه يخلق حالة طوارئ، وإن إسرائيل ملزمة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بضمان توريد المواد الغذائية واللوازم الطبية ولوازم المستشفيات والسلع الأخرى لتلبية الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة دون قيد، وخلص التقرير: إلى أن إسرائيل انتهكت الالتزامات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها سلطة احتلال، مثل واجب المحافظة على المنشآت والخدمات الطبية ومنشآت وخدمات المستشفيات، واعتبرت اللجنة أن إسرائيل انتهكت القانون الدولي الإنساني؛ لأن الأوضاع الحياتية التي فرضتها في غزة قبل الحرب وأثناءها وبعدها؛ تشير إلى نية توقيع العقوبة الجماعية على سكان القطاع.

وذكر التقرير أن الحصار يَحرم سكان غزة من أسباب العيش ومن فرص العمل والسكن والمياه، ومن حرية التنقل ومغادرة بلدهم، ويحد من إمكانية لجوئهم إلى المحاكم القانونية الفعالة، واعتبر أن هذه الأفعال يمكن أن تكون بمثابة اضطهاد، أي: جريمة ضد الإنسانية.

وعبَّر عن قلق اللجنة من تصريحات مسؤولين إسرائيليين تؤكد عزمهم على الإبقاء على الحصار إلى حين إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية في غزة (جلعاد شاليط)، واعتبرت أن ذلك يشكل عقوبة جماعية للسكان المدنيين في القطاع.

٢- تدمير المباني الحكومية والبنية التحتية:

قال التقرير: إن الحرب الإسرائيلية دمرت مبنى المجلس التشريعي الفلسطيني والسجن الرئيس بقطاع غزة بشكل لم يعد ممكناً معه استخدامُهما، ورفضت اللجنة التبرير الإسرائيلي القائل بأن المؤسسات السياسية والإدارية في غزة جزء من «البنية الأساس الإرهابية لحماس»،وقالت: إنها لا تجد أي دليل على أن المبنيين المذكورين أسهما فعلاً في العمل العسكري، واعتبرت أن الهجمات التي شُنت عليهما هجمات على أهداف مدنية، بما يشكل انتهاكاً لقاعدة القانون الإنساني الدولي العُرفي، ومفادها وجوب قصر الهجمات على الأهداف العسكرية،كما حققت اللجنة في القصف الإسرائيلي لمقرات الشرطة في غزة، وقالت في تقريرها: إن أفراد الشرطة استُهدفوا وقُتلوا عمداً، معتبرة أن شرطة غزة هيئة مدنية مكلفة بإنفاذ القوانين، وخلصت إلى أن الهجمات على مقرات هذه الشرطة تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.

وأضاف التقرير أن مفهوم «البنية الأساس الداعمة» لحركة حماس يبعث على القلق بوجه خاص، بالنظر إلى أنه يبدو أنه يُحول المدنيين والأعيان المدنية إلى أهداف مشروعة.

وخلَص إلى وجود سياسة متعمدة ومنهجية من جانب القوات العسكرية الإسرائيلية لاستهداف المواقع الصناعية ومنشآت المياه، واعتبر تدمير مطحن الدقيق الوحيد الذي كان ما يزال يعمل في قطاع غزة؛ تدميراً غير مشروع ولا تبرره ضرورة عسكرية، وهو بمثابة جريمة حرب.

وبشأن تدمير مزارع دواجن في القطاع أثناء الحرب، خلصت اللجنة إلى أن ذلك كان فعلاً متعمداً من أفعال التدمير المفرِط الذي لا تبرره أية ضرورة

عسكرية، وأسقطت عليه نفس الاستنتاجات القانونية التي خلصت إليها في تدمير مطحن الدقيق وتدمير بئرين لمياه الشرب في القطاع.

ووجدت اللجنة أنه بالإضافة إلى التدمير الواسع النطاق للمساكن أثناء توغل الجيش الإسرائيلي في القطاع؛ باشرت قواتُه موجةً أخرى من التدمير المنهجي للمباني المدنية أثناء الأيام الثلاثة الأخيرة من وجودها في غزة، وهي تعلم أن انسحابها وشيك، واعتبر التقرير هذا السلوك انتهاكًا لحق الأُسر المعنية في العيش في سكن لائق[١].

٣- انتهاكات بحق المدنيين:

اتهم التقرير إسرائيل بشن هجمات عشوائية متعمدة وغير مبررة على المدنيين، وأنها رفضت السماح بإخلاء الجرحى أو إتاحة وصول سيارات الإسعاف إليهم، وقال: إن سلوكها يشكل خرقًا خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة بالقتل العمد وإحداث معاناة كبيرة للأشخاص المحميين، وخلص إلى أن الاستهداف المباشر والقتل التعسفي للمدنيين الفلسطينيين؛ يشكل انتهاكًا للحق في الحياة.

وحققت اللجنة في أربع حوادث أجبرت فيها القواتُ المسلحةُ الإسرائيليةُ مدنيين فلسطينيين معصوبي الأعين ومصفدي الأيدي؛ على الاشتراك في تفتيش المنازل أثناء العمليات العسكرية، وخلصت إلى أن هذه الممارسة هي بمثابة استخدام للمدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، وهي محرمة بموجب القانون الإنساني الدولي،كما اتهم التقرير إسرائيل بإساءة معاملة المدنيين بصورة

(١) انظر للمؤلف: الصراع العربي الإسرائيلي، سلسلة فكر المواجهة، رابطة الجامعات الإسلامية.

مستمرة،والاعتداء على كرامتهم وإذلالهم وإهانتهم،ورأت أن هذه المعاملة تعد توقيعاً لعقوبة جماعية عليهم، وهو ما رأت فيه خرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب[١].

٤- قصف المستشفيات والمساجد:

حققت اللجنة في القصف الإسرائيلي للمستشفيات والمساجد أثناء حربها على غزة، وقالت إنه قصف متعمد ومباشر، رافضة ادعاء إسرائيل بأن النيران قد أُطلقت على الجيش الإسرائيلي من بعضها، معتبرة أن هذه الهجمات تشكل اعتداءات متعمدة على سكان مدنيين وأهداف مدنية.

وأفاد التقرير أن الأحداث التي حققت فيها اللجنة لم تُثبت استخدام فصائل المقاومة المساجدَ لأغراض عسكرية أو دروعاً لحماية أنشطة عسكرية، إلا أنه لم يستبعد احتمال أن يكون ذلك قد حدث في حالات أخرى غير التي حققت فيها اللجنة، كما لم تعثر اللجنة على أية أدلة تدعم الادعاءات الإسرائيلية القائلة بأن سلطات غزة والفصائل الفلسطينية استخدمت مرافق المستشفيات دروعاً لحماية أنشطة عسكرية، أو أن سيارات الإسعاف التي قصفتها إسرائيل استُخدمت لنقل مقاتلين أو لأغراض عسكرية أخرى.

---

(١) راجع تقرير غولد ستون السابق الإشارة إليه.

الاتهامات الموجهة لفصائل المقاومة:

١- التواجد وسط المدنيين:

قالت اللجنة: إن المقاتلين الفلسطينيين كانوا موجودين في مناطق حضرية أثناء العمليات العسكرية وأطلقوا منها صواريخ، واعتبرت أنه ربما حدث أن المقاتلين الفلسطينيين لم يميزوا أنفسهم تمييزاً كافيا في جميع الأوقات عن السكان المدنيين، بَيد أن التقرير يؤكد أن اللجنة لم تعثر على أدلة توحي بأن الفصائل الفلسطينية قد وجهت المدنيين إلى مناطق كانت تشن فيها هجمات، أو أنها أجبرت المدنيين على البقاء قرب أماكن الهجمات، واستبعدت أن تكون فصائل المقاومة باشرت أنشطة قتالية من منشآت الأمم المتحدة التي تعرضت للقصف الإسرائيلي، غير أنها لم تستبعد احتمال أن تكون الفصائل قد عملت قرب هذه المنشآت وعرَّضت سكان غزة المدنيين للخطر.

٢- إطلاق الصواريخ:

قال تقرير جولد ستون: إن الصواريخ التي تطلقها المقاومة من غزة باتجاه البلدات الإسرائيلية؛ تُلحق أضراراً بالمنازل والمدارس والسيارات، وتَسقط على مدنيين، وأضاف أن هذه الصواريخ أثرت على حقهم في التعليم نتيجة إغلاق المدارس وتضاؤل القدرة على التعلم، وأورد التقرير أنه شاهد أفراداً يعانون أعراض الصدمات النفسية من جرَّاء العدوان، واعتبرت اللجنة أن لهذه الصواريخ تأثيراً ضاراً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسببت منذ عام ٢٠٠١م في نزوح المقيمين في بلدات إسرائيلية كانت في مرمي صورايخ المقاومة، وخلصت إلى أن هذه الأفعال تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، معتبرة أن أحد الأغراض الرئيسة لهجمات الصواريخ الفلسطينية؛

نشر الرعب بين السكان المدنيين الإسرائيليين، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

والواقع أن هذا التقرير من التقارير الخطيرة التي كان من الواجب التعامل معها دولياً لعقاب مجرمي الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية، أو حتى أمام محكمة خاصة بانتهاك حقوق الإنسان، ولكن للأسف فإن السلطة الفلسطينية - الممثل الشرعي للفلسطينيين- طلبت تأجيل مناقشة التقرير في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالتالي فلم يحدث شيئ حتى الآن، وانتهى الأمر كما لو كان شيئاً لم يحدث، مما جعل انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني من قبل إسرائيل أمراً عادياً يحدث بلا انتباه كل يوم؛ بل جددته إسرائيل بشكل موسع فيما عُرف بعملية (عامود الخيمة) التي جرت في ديسمبر عام ٢٠١٢م[١]، وقد اعترفت إسرائيل بأنها قتلت أحمد الجعبري أحد قادة المقاومة الفلسطينية، وزعمت أنها استهدفت القضاء على ما أسمته أوكار الإرهاب الفلسطيني وتصفية كل من يقف وراء إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وبالطبع أدان الرئيس أوباما قيادة حماس ووعد إسرائيل بتقديم كافة ما تحتاجه لرد العدوان عليها؛ كي تستمر في عدوانها على السكان العُزَّل في فلسطين[٢].

وللأسف فإن غولد ستون اليهودي رئيس اللجنة؛ لم يَثبت على موقفه، وتراجع عن بعض ما ورد في التقرير تحت ضغوط عديدة، والواقع أن إهدار هذا التقرير وعدم تفعيله يُعد من الثمار المُرة للاختلاف الفلسطيني بين فصائل القوى السياسية؛ أو بالأحرى بين السلطة الفلسطينية ومنظمة حماس.

---

(١) انظر وثائق منظمة الأمم المتحدة.

(٢) انظر للمؤلف: القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتاب المصري – القاهرة – صـ ٣٨٨ وما بعدها.

ثالثاً :مأساة المسلمين في دولة بورما :

أدانت رابطة الجامعات الإسلامية العدوان الغاشم وأعمال إراقة دماء المسلمين التي جرت فى بورما، والتى تخالف كل قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان في العالم.

وناشد الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية- في بيان له باسم أكثر من ١٣٠ جامعة إسلامية- الدولَ العربيةَ والإسلاميةَ والمجتمعَ الدولي؛ التحركَ لوقف هذا العدوان غير المبرر على شعب بورما المسلم، والذى كان يمثل الوجه الغالب في بورما، ولكن الحقد على الإسلام أشعل الصراعات والكراهية ضد الإسلام والمسلمين،وأوضح البيان أن شعب بورما المسلم كان يعيش فى أمان وسلام ولم تبد منه أية بادرة بالإساءة إلى الآخرين، ورغم ذلك يتعرض الآن لأعمال تنكيل وإبادة منظمة لمجرد كونه شعبًا مسلمًا، وطالب البيانُ المجتمعَ الدولي بالتحرك السريع لوقف مذابح وحمامات الدماء السائلة فى بورما والتصدى لذلك العنف الطائفى، خاصة والمسلمون يعيشون شهر رمضان المبارك فى شتى بقاع العالم، وذكر تقرير الأمم المتحدة أن نحو ٨٠ ألف شخص قد اضطُروا للنزوح من ديارهم بسبب العنف في مناطق النزاع، وشكلت سلطات بورما لجنة للتحقيق في أحداث العنف الأخيرة بين البوذيين والمسلمين التي قُتل فيها العشرات غربي البلاد.

وأعلن هذه الخطوة الرئيس البورمي ثين سين الذي رفض في وقت سابق دعوات من الأمم المتحدة لفتح تحقيق مستقل، وأدت الاشتباكات بين بوذيي الراخين ومسلمي الروهينجيا إلى نزول الآلاف من السكان عن منازلهم، ورحبت الأمم المتحدة بالتحقيق قائلة: إنه قد يُسهم كثيراً في إعادة السلم في المنطقة، وقال متحدث بِاسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: إن

التحقيق قد يوفر بيئة مساعدة للسير في طريق أكثر شمولية للتعامل مع الأسباب الكامنة وراء العنف، ومن بينها وضع المجتمعات الإسلامية في «راخين».

وقال الرئيس البورمي في بيان بموقعه على الإنترنت: إن اللجنة المؤلفة من ٢٧ عضواً ستضم ممثلين من مختلف الأحزاب السياسية والمنظمات الدينية[١].

وقال أيضًا: إن اللجنة سترفع خلاصات تحقيقها الشهر المقبل.

وقد بدأت عمليات العنف في ولاية راخين أواخر شهر مايو/ أيار ٢٠١٣م؛ إثر اغتصاب امرأة بوذية من قبل ثلاثة مسلمين ثم قتلها، وردَّت حشودٌ من البوذيين بقتل ١٠ مسلمين انتقامًا من الحادث السابق على الرغم من أنه ليست لهم أية صلة بالحادث، وانتشرت الصدامات الطائفية في عموم الولاية، وأُحرقَت العديد من بيوت المسلمين والبوذيين.

وقالت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة: إن نحو ٨٠ ألف شخص قد اضطروا للنزوح من ديارهم بسبب العنف في مناطق النزاع، وثمة تاريخ طويل من التوتر بين سكان ولاية راخين التي يشكل البوذيون أغلبية سكانها، ومعظم المسلمين هناك يسمون أنفسهم «روهينجيا»، وهي جماعة مسلمة ترجع أصولها إلى منطقة البنغال، وهي جزء من دولة بنغلاديش الحالية.

وبعد تجاهل استمر مئات السنين؛ اعترفت منظمة العفو الدولية أخيرًا بالانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها مسلمو بورما على أيدي جماعات بوذية متطرفة تحت سمع وبصر الحكومة، وطالبت المنظمة في البيان الذي صدر في

(١) انظر الأوضاع الراهنة لمسلمي بورما، الشيخ دين محمد، مقال على موقع قصة الإسلام ٣١-٣-٢٠٠٩م.

٢٢/ ٧/ ٢٠١٢ م؛ بوضع حد «للمجازر والأعمال التي تتنافى مع مبادئ حقوق الإنسان الأساس»، وقالت: إن المسلمين في ولاية راخين الواقعة غرب بورما؛ تعرضوا لهجمات واحتجازات عشوائية في الأسابيع التي تلت أعمال العنف في المنطقة، ومنذ ذلك الحين؛ تم إلقاء القبض على المئات في المناطق التي يعيش فيها الروهينجيا المسلمون.

وقد تحقق تاريخيًا أن بودوبيه قد حكم ٤٢ عامًا؛ كان عهدُه مظلمًا فتاكًا في حق الشعبين المسلم الروهنجيا والبوذي على السواء، وقد قام بشن الغارة على مروهانغ - عاصمة أراكان - ونهَبها إثر مجزرة كبيرة مع الوطنيين، كما قام بهدم المكتبة الملَكية والمآثر القديمة والمساجد والمدارس وغيرها ومحوها كلية، بل هدم ما شك في أنه إسلامي أو يتعلق بالمسلمين، وقام بإنشاء معابد البوذيين ليحول أراكان الإسلامية إلى دولة بوذية بعد محو ميزاتها الإسلامية، وقد لجأ آلاف من المسلمين والبوذيين إلى جنوب البنغال فراراً من الأذى، وكان بودوبيه قبض على آلاف الرجال والنساء منهم وذهب بهم كأسرى حرب إلى بورما، حيث استخدمهم في الحروب.

وقد زاد عدد المسلمين خلال فترة الحكم البريطاني في بورما؛ لأن البريطانيين جلبوا عدداً من المسلمين الهنود إلى بورما لمساعدتهم في الأعمال المكتبية والتجارة، ونتيجة لذلك ازداد عدد السكان من المسلمين خلال الحكم البريطاني في بورما بسبب موجات جديدة من المسلمين الهنود المهاجرين، ولكنها انخفضت انخفاضًا حاداً بعد عام ١٩٤١م؛ بسبب الاتفاقية الهندية البورمية، ثم ما لبثت أن توقفت رسميًا عند استقلال بورما (ميانمار) في ٤ من يناير ١٩٤٨م[١].

(١) انظر المصدر السابق ذكره.

قتلى من المسلمين في شوارع أراكان:

الاضطهاد الذي تعرض له المسلمون عبر التاريخ:

أول ما ظهر الاضطهاد لأسباب دينية وقعت في عهد الملك باينوانغ ١٥٥٠ - ١٥٨٩م، فبعد أن استولى على باغو في ١٥٥٩م؛ حظر ممارسة الذبح الحلال للمسلمين، وأجبر بعض الرعايا على الاستماع إلى الخطب والمواعظ البوذية، كما أجبرهم على تغيير دينهم بالقوة، ومنع الاحتفال بعيد الأضحى وذبح الأضاحي من الماشية، كما منعه أيضاً الملك ألاينجبايا في القرن الثامن عشر.

وجاء الملك بوداوبايا (١٧٨٢ - ١٨١٩م)؛ فقَبض على أشهر أربعة أئمة في ميانمار في ميبدو، وقتلهم في العاصمة أفا بعد رفضهم أكل لحم الخنزير، ووفقاً لأقوال مسلمي ميبدو وبورما؛ فقد مرت على البلاد سبعة أيام مظلمة بعد إعدام الأئمة؛ مما أجبر الملك على الاعتذار وأصدر مرسوماً باعتبارهم أولياء صالحين[١].

أعمال شغب عنصرية ودينية:

في ظل الحكم البريطاني؛ أسهمت الضغوط الاقتصادية وكراهية الأجانب في زيادة المشاعر المناهضة للهنود ومن ثم المسلمين، ففي أعقاب أعمال شغب مناهضة للهنود سنة ١٩٣٠م، اندلعت توترات عنصرية بين العرقية البورمية وبين المهاجرين الهنود والسلطة البريطانية، وتحولت المشاعر البورمية ضد هؤلاء باعتبارهم أجانب، وشملهم المسلمون من كافة الأعراق، وفي سنة ١٩٣٨م اندلعت أعمال شغب ضد المسلمين متأثرة بأقوال الصحف.

---

(١) مسلمو بورما، مجازر من التاريخ إلى الحاضر، موقع أون لاين.

حملة بورما للبورميين :

تلك الأحداث أدت إلى ظهور حملة «بورما للبورميين فقط»، ونُظمت مسيرة للمسلمين إلى بازار فرَّقتها الشرطة الهندية، أصيب فيها ثلاثة رهبان، فاستغلت الصحف البورمية صوراً للشرطة الهندية تهاجم الرهبان البوذيين؛ للتحريض على زيادة انتشار أعمال الشغب، فنُهبت متاجر المسلمين ومنازلهم،وتعرَّض المسلمون إلى اعتداءات وقتل، وانتشر العنف في جميع أنحاء بورما فتضرر أو أُحرق ١١٣ مسجداً، فشكل الحاكم البريطاني لجنة تحقيق في ٢٢ من سبتمبر ١٩٣٨م، فقررت اللجنة: أن السبب الحقيقي وراء ذلك السخط هو تدهور الأوضاع السياسة والاجتماعية والاقتصادية في بورما، فاستغلت الصحف هذا التقرير لبث الكراهية ضد البريطانيين والهنود والمسلمين، فحتى لجنة سايمون التي أُنشئت سنة ١٩٢٧م للتحقيق في الآثار المترتبة على تطبيق نظام الحكم الثنائي في الهند وبورما؛ أوصت بتخصيص مقاعد لمسلمي بورما في المجلس التشريعي، وبتشديد ضمان حقوق المواطنة الكاملة لجميع الأقليات وحقها في حرية العبادة واتباع الأعراف الخاصة بهم والتملك والحصول على حصة من الإيرادات العامة للإنفاق على مؤسساتهم الخيرية والتعليم الخاص بهم، وأوصت كذلك بحكومة مستقلة منفصلة عن الهند أو بتطبيق السيادة الذاتية.

اتحاد الشعب الحر لمناهضة الفاشية :

تأسس اتحاد الشعب الحر لمناهضة الفاشية League Anti - Fascist Peoples Freedom بالمختصر AFPFL للجنرال أونغ سان ومعه يو نو، ثم ظهر مؤتمر مسلمي بورما قبيل الحرب العالمية الثانية، وقد أضحى يو نو أول رئيس وزراء لبورما بعد استقلالها سنة ١٩٤٨م،وبعدها بفترة طلب من مؤتمر

مسلمي بورما أن تسحب عضويتها من اتحاد الشعب الحر، ورداً على ذلك قرر رئيس المؤتمر يو خين ماونغ لات الانسحاب من المؤتمر والانضمام إلى الاتحاد، وفي سنة ١٩٥٥م طلب يو نو من مؤتمر مسلمي بورما أن يحُل نفسه، ثم أزاله من عضوية اتحاد الشعب الحر في ٣٠ من سبتمبر ١٩٥٦م، وبعدها أعلن البوذيةَ الدينَ الرسمي لبورما؛ فأثار غضب الأقليات الدينية.

الاضطهاد والعقوبات الدينية والاقتصادية التي يتعرض لها المسلمون:

الآن تفرض الحكومة مجموعة من العقوبات الدينية والاقتصادية على السكان المسلمين في إقليم أراكان؛ ومن أهمها:

العقوبات الاقتصادية:

١. تصادر الحكومة أراضي المسلمين وقوارب صيد السمك دون سبب واضح.

٢. تفرض ضرائب باهظة على كل شيء، وغرامات مالية وتمنع بيع المحاصيل إلا للعسكر أو من يمثلهم بسعر زهيد لإبقاء المسلمين فقراء أو لإجبارهم على ترك الديار.

٣. تمنع المسلمين من شراء الآلات الزراعية الحديثة لتطوير مشاريعهم الزراعية.

٤. تُلغي العملات المتداولة بين وقت وآخر؛ دون تعويض ودون إنذار مسبق.

٥. تحرق محاصيل المسلمين الزراعية وتقتل مواشيهم.

٦. لا تسمح للمسلمين بالعمل ضمن القطاع الصناعي في أراكان.

العقوبات الدينية:

١. لا تسمح الحكومة بطباعة الكتب الدينية وإصدار المطبوعات الإسلامية إلا بعد إجازتها من الجهات الحكومية؛ وهذه الإجازة من الأمور الصعبة جداً.

٢. لا تسمح للمسلمين بإطلاق لحاهم أو لبس الزي الإسلامي في أماكن عملهم.

٣. تصادر ممتلكات الأوقاف والمقابر المخصصة لدفن المسلمين وتوزعها على غيرهم أو تحولها إلى مراحيض عامة أو حظائر للخنازير والمواشي!!

٤. تُهين كبار رجال الدين وتَضربهم وتُرغمهم على العمل في معسكرات الاعتقال.

٥. تمنع استخدام مكبرات الصوت لرفع أذان الصلاة منذ رمضان ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).

٦. تتدخل بطريقة غير مشروعة في إدارة المساجد والمدارس وتفرض إرادتها عليها.

٧. تمنع المسلمين من أداء فريضة الحج باستثناء قلة من الذين تعرفهم وترضى عنهم.

٨. تمنع ذبح الأضاحي.

٩. تهدم المساجد وتحولها إلى مراقص وخمَّارات ودور سكن أو مستودعات وثكنات عسكرية ومتنزهات عامة، وتصادر الأراضي والعقارات الخاصة بالأوقاف الإسلامية وتوزعها على البوذيين، وقد قال نائب رئيس اتحاد الطلاب المسلمين في إقليم أراكان إبراهيم محمد عتيق الرحمن في حديث

لوكالة الأنباء الإسلامية-إينا: إن حكومة ميانمار قامت خلال عام ٢٠٠١ بتدمير نحو ٧٢ مسجداً؛ وذلك بموجب قانون أصدرته منعت بموجبه بناء المساجد الجديدة أو ترميم وإصلاح المساجد القديمة، كما أن هذا القانون ينص على هدم أي مسجد بُنيَ خلال العشر سنوات الأخيرة.

١٠. تشجع حملات التنصير وخاصة بعد إعصار نرجس الذي ضرب بورما عام ٢٠٠٨ وبلغ عدد ضحاياه ٧٨ ألف قتيل و ٥٦ ألف مفقود وملايين المشردين.

١١. تبذل محاولات مستميتة لطمس الثقافة الإسلامية وتذويب المسلمين في المجتمع البوذي البورمي قسراً، حيث فرضت الثقافة البوذية والزواج من البوذيات وعدم لبس الحجاب على المسلمات، كما فرضت على المسلمين التسمي بأسماء بوذية.

١٢. تطمس الهوية والآثار الإسلامية؛ وذلك بتدمير الآثار الإسلامية من مساجد ومدارس تاريخية، وما بقي يُمنع ترميمه فضلاً عن إعادة بنائه، ويُمنع بناء أي شيء جديد له علاقة بالدين من مساجد ومدارس ومكتبات ودور للأيتام وغيرها، وبعضها تهوِي على رؤوس الناس بسبب مرور الزمن، كما تمنع إنشاء المدارس الإسلامية أو تطويرها،وتمنع الاعتراف الحكومي والمصادقة على شهاداتها أو خريجيها[١].

(١) راجع في التفاصيل: وثائق الأمم المتحدة.

خاتمة

عرضنا لثلاثة أحداث مهمة في التاريخ الإنساني الحديث؛ مثلت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، وكانت محل اهتمام دولي.

الحدث الأول: يتصل بسلسلة الاعتداءات على حقوق الإنسان في دول إسلامية هي: أفغانستان والعراق وفلسطين المحتلة بعد أحداث ١١ من سبتمبر عام ٢٠٠١م، وهو التاريخ الذي هوجم فيه برجا التجارة العالميان في نيويورك، وبدأ بعدها الرئيس بوش يطلق حملة محاربة الإرهاب،وقد عانى المسلمون منذ هذا التاريخ،الكثير من المتاعب بسبب اتهامهم بأنهم وراء الأحداث التي أدت إلى هدم البرجين، وروج الكثيرون لهذه المكيدة، وبدأنا نشهد سيلاً من الاتهامات ضد المسلمين بأنهم يكرهون الحرية وديمقراطية الغرب، وبدأت دعاوى صدام الحضارات تنطلق ضد العرب والمسلمين وأحداث من انتهاكات لحقوق الإنسان وخاصة العرب.

والحدث الثاني: أحد حلقات ممنهجة لاقتلاع جزء من الوطن العربي فلسطين وإحلال اليهود محل العرب هناك؛ حيث قامت دولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م ولازالت فلسطين تعاني من أجل إظهار حقها في الوجود والتمتع بحق تقرير المصير لشعبها، وإقامة دولة على بقعة صغيرة من دولة فلسطين بعد أن ابتلعت إسرائيل الجزء الأكبر منه.

إن فلسطين تعاني الآن وبشدة من أوضاع فرضتها عليها سلطة الاحتلال الإسرائيلي بغرض التهويد الكامل لفلسطين والتأثير الشديد على الشعب الفلسطيني، ورغم ذلك كثر الاعتداء على شعب فلسطين وإهدار أبسط حقوق الإنسان له، وقد وجهنا اهتمامنا لما جرى في غزة عام ١٩٨٨م بسبب أنها

خضعت لتحقيق دولي، ووضع القاضي اليهودي تقريراً عن حقوق الإنسان التي انتُهكت في غزة ،وللأسف لم يتحرك المسؤولون عن الشعب الفلسطيني وعن حقوق الإنسان لتفعيل ما ورد بهذا التقرير؛ مما جعله يُطوى بدون أية تدابير تعمل ضد المجرمين الإسرائيليين.

أما الحدث الثالث: فيتعلق بالاعتداء على حقوق المسلمين في دولة بورما، وهى أحداث أقضت مضاجع المجتمع الدولي في الوقت الحاضر.

وأؤكد في ختام هذا البحث على ما يلي:

١- أن انتهاكات حقوق الإنسان لازالت تجري في وضح النهار من قوى دولية مختلفة ، وأكثرها من القوى الكبرى للأسف الشديد.

٢- أن الصكوك والوثائق الدولية التي تضع حقوق الإنسان وتكفل الحماية لها؛ كثيرة ومتعددة، بما في ذلك إقامة محكمة جنائية دولية تختص بعقاب مرتكبي هذه الانتهاكات، ولكن تفعيل النصوص هنا مسألة مهمة،وللأسف فهي لا تجري على أسس عادلة، وتعاني الكيل بمكيالين وإهدار حقوق الضعيف لصالح القوِى، وحالة إسرائيل مثال على ذلك.

٣- أن المجتمع الدولي يحتاج إلى تكاتف وتعاون أوثق بين دوله، لإشاعة ونشر حقوق الإنسان على مدى واسع، ولتأكيد ثقافة احترام الحقوق والحريات بشكل أكثر قوة وشمولاً.

٤- نظراً لأن الإنسان المسلم أكثر مَن عانى من انتهاك حقوقه في الوقت الحاضر؛ فإن الدول الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الأخرى التي تعمل في إطارها؛ مطالَبة بأن تتخذ خطوات جريئة وقوية للحفاظ على حقوق المسلمين وتفعيل المواثيق الدولية والمواثيق التي

صدرت عن الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها.

وننتظر اليوم الذي توجد فيه الحياة المنظمة الإسلامية لحقوق الإنسان، والتي تعمل على تفعيل منظومة الحقوق والحريات في النطاق الدول والإقليمي.

والله ولي التوفيق